تعاند فى تحققها فى نفس الامر واعلم انه يمكن اخذ النقيض فى التصورات
بوجهين احدهما ان يوخذ تصورتم يضاف اليه سلب ويكون بحيث
اذا اعتبر صدقه على شئ وتحقق قضية انعقد موجبة معدولة فيحصل
مفهوم فى غاية الخلاف من المفهوم الاول فمفهوما المفهومان نقيضان
اى مفهومان متباعدان غاية التباعد ولا يمكن اجتماعهما فى الصدق على
موضوع واحد لان اجتماعهما فى نفس الامر غير ممكن اذ يمكن صدقهما على
موضوعيه فى نفس الامر ويمكن ارتفاعهما عن موضوع واحد بان يكون
معدوما وثانيهما ان يوخذ بمفهوم باعتبار صدقه على شئ ويضاف اليه
سلب بسيط بحيث اذا عقد منه قضية انعقد سالبة ولو اعتبر صدقه
على شئ وعقد قضية انعقد موجبة سالبة المحمول وهذان المفهومان
نقيضان يمتنع اجتماعهما لامتناع صدق قولك بالبديهة على موضوع واحد لا انه لا يمكن
اجتماعهما فى نفس الامر ولا ارتفاعهما عنها فانه يمكن ان يتحقق فيما
فى موضوع عين ثم ان النقيض بهذا الاعتبار يوخذ باعتبار الصدق
مواطاة كما يوخذ مفهوم ويعتبر صدقه على شئ مواطاة ثم يوخذ سلبه
فهذان النقيضان لا يجتمع صدقهما مواطاة على موضوع واحد معا وكما
يكذب حملهما مواطاة عليه وربما يوخذ باعتبار الصدق بالاشتقاق
بان يوخذ مفهوم ويعتبر قيامه لشئ فيسلب هذا القيام فهذان
النقيضان لا يقومان بموضوع واحد معا وكما لا يخلو موضوع واحد
عنهما جميعا كما لوجودان نقيضه باعتبار اصل المواطاة اى الوجود
فانه كلما صدق عليه انه وجود لخصوصه لم يصح ان يصدق عليه
انه لا وجود اى ليس بوجود وبالعكس وكلما كذب عليه كالانسان

مثاله

منلا انه وجود صدقا غير ليس وجودا وان تاما به الوجود قياما الاشتقاقيا
وباعتبار الحمل الاشتقاقى العدم اذ لا يمكن ان يقوم بشئ واحد عدم
ووجود بان يكون ذا وجود وعدم معا وان امكن صدق الوجود على
شئ مواطاة مع قيام العدم به قياما اشتقاقيا كما لجصة من الوجود الناقصة
تربد وكما ان لا يقوم به وجود وعدم بان لا يكون الشئ ذا وجود وعدم و
ههنا شئ وهو كما اذا اخذنا جميع المفهومات بحيث لا يشذ عنه شئ
فحصل مفهوم فرفعه نقيضه وذلك الرفع مفهوم ايضا داخل فى الجميع
فالجزء نقيض الكل وهو محال لان التناقض يقتضى التعدد والجزئية
اللزوم وشله يورد على تذييل النسبة للمنتسبين تقريرا اما اذا اخذنا
كل نسبة بحيث لا يشذ عنه نسبته فهنا الكل له نسبة الى الاجزاء
ومنها هذه النسبة فله نسبة اليها ايضا فالنسبة غير المنتسب مع
حكمهم بتغاير النسبة للمنتسبين وحله ان اعتبار المفهومات لا يقف
عند حد اذ المفهومات لا تقضه فان كل جملة من المفهومات يمكن الزيادة
عليها وكذا النسب وعدم الزيادة يقتضى الوقوف الى حد لا يمكن الزيادة
عليه فاخذ الجميع كذلك اى بحيث لا يشذ عنه شئ اعتبار المتناقضين
لان اخذ المفهومات ينادى على امكان الزيادة وعدم شذوذ شئ منه
ينادى على امتناع الزيادة فصار هذا المفهوم فى قوة مجموع المفهومات الخ
يكون الزيادة عليه ولا يمكن وهو جميع بين المتناقضين فهو محال فجاز ان
يستلزم محالا آخر هو كون النقيض جزء لنقيضه او كون النسبة
غير المنتسب كذا فى الحاشية نقدير وربما يقرر هذا الجواب بان كل
المفهومات بحيث لا يشذ عنه شئ لا يصدق على شئ وليس له مصداق

Copyright © King Saud University